Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (2)), 259-268, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025698

The Impact of the Banking Liquidity Shock on Banking Performance: An Applied Study at Bank of Baghdad

Karrar H. Dinar[1]*, Suroor R. Mohammed[2], Basma S. Hussein[3]
[1]Department of Business Administration, College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Babylon, Iraq
[2,3]College of Administration and Economics, University of Babylon, Babylon, Iraq
Karrar.hasan.dinar@uomus.edu.iq, bus833.suror.raqy@uobabylon.edu.iq , bus608.basma.salim@uobabylon.edu.iq

***Corresponding author:**
Karrar H. Dinar
Karrar.hasan.dinar@uomus.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**.**

Abstract:

This research aims to analyze and evaluate the liquidity and banking performance indicators of the Bank of Baghdad for the period (2018–2023). Liquidity in Iraqi commercial banks is a crucial economic issue that impacts the financial and banking performance of the country, especially due to economic and political fluctuations that may hinder banks from providing sufficient funding for investment projects. This, in turn, negatively affects growth and production, leading to a decline in the financial performance of commercial banks. The research is based on the hypothesis that liquidity has a significant impact on banking performance. It adopts the deductive approach by combining both descriptive-analytical and quantitative methods. The study includes two variables: one independent and one dependent. The independent variable is the banking liquidity shock, while the dependent variables are banking performance, represented by the return on investment (ROI) and earnings per share (EPS). The researcher concluded that the Bank of Baghdad experienced very high liquidity ratios during the study period, indicating its ability to meet obligations and fulfill customer demands. This suggests that the bank enjoys strong financial performance and a solid credit position. However, profitability rates declined due to the bank's efforts to balance liquidity and profitability.

Keywords: Banking Liquidity, Banking Performance, Bank of Baghdad

Conclusions:

1. Bank liquidity is an important and essential goal that commercial banks strive to achieve alongside the goal of profitability. This is to meet financial obligations towards depositors, ensure security, and gain public trust in the bank.
2. Bank of Baghdad recorded very high liquidity ratios during the study period, indicating its ability to meet obligations and fulfill customer demands. This reflects the bank's strong financial performance and sound credit position.
3. Profitability rates declined due to the bank's efforts to achieve a balance between liquidity and profitability.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2025، المجلد السادس، العدد (الخاص (2)) ، الصفحات 259-268

تأثير صدمة السيولة المصرفية في الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف بغداد

كرار حسن دينار[1]*، سرور راقي محمد[2]، بسمه سليم حسين[3]
[1]قسم ادارة الاعمال، كلية العلوم الادارية، جامعة المستقبل، بابل، العراق
[2,3] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، بابل، العراق
Karrar.hasan.dinar@uomus.edu.iq, bus833.suror.raqy@uobabylon.edu.iq , bus608.basma.salim@uobabylon.edu.iq

***المؤلف المراسل:**
كرار حسن دينار
Karrar.hasan.dinar@uomus.edu.iq

المستخلص:
يهدف البحث تحليل وتقييم مؤشرات السيولة المصرفية والاداء المصرفي لمصرف بغداد للمدة (2018 – 2023)، وتمثلت هي أن السيولة في المصارف التجارية العراقية من القضايا الاقتصادية المهمة التي تؤثر في الأداء المالي والمصرفي في البلاد وذلك نتيجة التقلبات الاقتصادية والسياسية التي قد تصعب على المصارف توفير التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية، مما يؤثر سلباً على النمو والانتاج من ثم يتراجع الأداء المالي للمصرف التجاري، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها هناك تأثير معنوي للسيولة في الأداء المصرفي، وأعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الجمع بين الاسلوبي الوصفي التحليلي والكمي، وشمل البحث متغيري أحدهما مستقل والآخر تابع، فكان المتغير المستقل تمثل بصدمة السيولة المصرفية، بينما كانت المتغيرات التابعة الاداء المصرفي والمتمثل بـ(معدل العائد على الاستثمار وربحية الاسهم الواحد)، وتوصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية: شهد مصرف بغداد نسب سيولة مرتفعة جداً خلال مدة البحث مما يوضح قدرته على مواجهة الالتزامات وتلبية طلبات الزبائن، مما يوضح ان المصرف يتمتع بأداء مالي ومركز ائتماني جيد، كما شهدت معدلات الربحية انخفاضاً بسبب سعي المصرف الى تحقيق التوزان بين السيولة والربحية.

الكلمات المفتاحية : السيولة المصرفية، الأداء المصرفي، مصرف بغداد

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المقدمة:

ان السيولة هي قدرة المصرف التجاري على مدى امتلاك اموال متاحة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين، وان محددات هذه السيولة قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية (الأوراق المالية كالأسهم والسندات الحكومية)وخاصة الاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، ومن هذا المنطلق على ادارات المصارف أن تتجنب الافلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطاتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الأخرى لتلبية السحوبات أو لمنح اقتراض جديد، وعليهِ ينبغي أن تقع الاجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الادارة بتنويع مصادر التمويل وادارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة والاحتفاظ برصيد للنقد والموجودات السائلة، فصدمة السيولة تعني ارتفاع مفاجئ في السيولة لدى المصرف التجاري نتيجة عدم قيام المصرف بتوظيف الفائض المالي لديه، وبالتالي ينعكس ايجاباً على ادائه المالي لمواجهة التزاماته المالية تجاه الزبائن (المودعين) ويجعله أكثر أماناً لمواجهة التقلبات الاقتصادية والازمات المالية.

أولاً : أهمية البحث :-

تعد السيولة المصرفية من العناصر الأساسية في النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام ولها أهمية كبيرة :

1. تلبية احتياجات الزبائن ومواجهة السحوبات من قبل الزبائن مما يعزز ثقتهم في النظام المصرفي.
2. الاستثمار والتوسع إذ تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة.
3. تساهم في تحسين الأداء المالي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية للمصرف وادارة الموجودات والمطلوبات بشكل فعال.

ثانياً : مشكلة البحث:-

تعد مشكلة السيولة في المصارف التجارية العراقية من القضايا الاقتصادية المهمة التي تؤثر في الأداء المالي والمصرفي في البلاد وذلك نتيجة التقلبات الاقتصادية والسياسية التي قد تصعب على المصارف توفير التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية، مما يؤثر سلباً على النمو والانتاج من ثم يتراجع الأداء المالي للمصرف التجاري.

ثالثاً : أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:

1. التعرف على المفاهيم النظرية والأساسية المتعلقة بالسيولة وتحليل مؤشراتها.
2. التعرف على المفاهيم النظرية للأداء المصرفية وأساليب قياسه والعوامل المؤثرة فيه.
3. تحليل صدمة السيولة في مصرف بغداد.

4. تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في مصرف بغداد.
5. تحليل تأثير صدمة السيولة المصرفية في مؤشرات الأداء لمصرف بغداد للمدة (2018 – 2023).

رابعاً : فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك تأثير معنوي لصدمة السيولة في مؤشرات الأداء المصرفي في مصرف بغداد للمدة (2018 – 2023).

خامساً : منهجية البحث :-

أعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الجمع بين الأسلوبين الوصفي التحليلي العام والأسلوب الكمي من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بمصرف بغداد.

سادساً : حدود البحث:-

1) **الحدود المكانية** : مصرف بغداد.
2) **الحدود الزمانية** : شملت المدة الزمنية (2018 - 2023).

المبحث الأول: الاطار النظري للسيولة المصرفية والاداء المالي

المطلب الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للسيولة المصرفية :

أولاً : مفهوم صدمة السيولة المصرفية :-

السيولة المصرفية هي احد الاهداف الرئيسية التي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقه , وتعني قدرة المصرف التجاري التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان او منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليه عن طريق تحويل بعض اصوله الى نقد سائل بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة (ابو حمد وقدروي ، 2005 : 160).

كما تعد السيولة هي الاموال التي يجب أن يحتفظ بها البنك مشكلة من المشكلات الرئيسية في ادارة البنوك , فزيادة السيولة تعني أن يضحي بأموال من الممكن تحقيقها , وفي الحالة العكسية أي إذا انقضت السيولة قد يتوقف البنك عن الدفع ويذهب بهِ الأمر الى الافلاس , وتهتم هذهِ النسب العديد من الاطراف ذوي العلاقة المباشرة بالبنك التجاري , ونعني بذلك كلاً من المودعين والمقترضين والإدارة العامة والمستثمرين وتشمل ثلاثة نسب للسيولة المصرفية (سلطان, 2005 : 131) :

1- نسب الرصيد النقدي :

وتشير هذهِ النسبة الى مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماتهِ من خلال أصولهِ النقدية , أي كفاية الأصول لدى المصرف لسداد الودائع والمستحق للودائع , وتحسب من خلال المعادلة التالية (ابو حمد و قدوري , 2005 : 260) :

نسبة الرصيد النقدي = مجموع النقود \ مجموع الودائع *100

2- نسبة الاحتياط القانوني :-

و تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي من الودائع و بدون فائدة لدى البنك المركزي ويطلق عليهِ نسبة الاحتياطي القانوني , و كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني فكلما زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماتهِ المترتبة عليها , خاصةً في الظروف غير الاعتيادية , وأوقات الازمات و التي تعجز فيها الارصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماتهِ المالية , و تحسب من خلال المعادلة التالية (هندي : 1996 : 114) :

نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي \ اجمالي الودائع * 100

ثانيا : العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية :

تتأثر السيولة المصرفية من خلال عوامل عديدة أهمها (الدليمي , 1990 : 228) :

1- عمليات السحب و الايداع من الودائع .
2- معاملات الزبائن مع الخزينة .
3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
4- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك .
5- رصيد راس المال الممتلك .

ثالثا : نظريات السيولة المصرفية :

1) نظرية القرض التجاري :

ونشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الانكليزية , اذ يقول مؤيدها بأن السيولة المصرفية تعتبر جيدة طالما أن امواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الاجل , وبالتالي فأن على ادارة المصرف استثمار اموالها في قروض قصيرة الاجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت , ولكن العيب الاساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية , فالتقييد التام في هذه النظرية يمنع المصارف التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الانتاج وشراء الآلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

2) نظرية امكانية التحول (التبديل) :

وهي النظرية التي تعتمد اساساً على أن السيولة المصرفية تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها الى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة , فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة , فأن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية الى نقد بوقت مناسب ودون خسارة مهمة , وبالتالي تتوفر سيولة ممكنة من الوفاء بالتزاماته المالية.

3) نظرية الدخل المتوقع :

وتقوم هذه النظرية على اساس أن ادارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترضين وبالتالي وهذا يمكن المصرف من منح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل، إضافة الى منحه القروض قصيرة الاجل , طالما أن عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل اقساط دورية ومنظمة كل شهر او شهرين , كل اربعة اشهر على سبيل المثال) . مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

رابعاً : اسباب صدمات ومشاكل السيولة :-

اتضح مما سبق أن المصارف التجارية قد تواجه مشاكل كبيرة في السيولة وذلك لأسباب عديدة منها (فتاوي، 2005 : 198) :

1. تقرض المصارف التجارية اموال كثيرة من الودائع قصيرة الاجل والاحتياطيات وكذلك الائتمان طويل الاجل لعملائها , هكذا تواجه معظم المصارف بعض عدم التوازن بين استحقاق اصولها وديونها , نادراً ما يأتي تدفقات نقدية داخلة مطابقاً تماماً لتدفقات نقدية الخارجة فيتحقق التوازن .
2. خضوع المصرف لضرورة الاحتفاظ بنسبة عالية من مصادره لمقابلة الدفع الفوري مثل طلب الودائع , هذا يظل المصرف مستعداً دائماً لمواجهة طلبات النقدية الفورية.
3. حساسية المصرف لتغيرات اسعار الفائدة مما يترتب عليه زيادة في سحب الودائع او اقتراض النقود.
4. يتحتم على المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية حتى لا يسقط في منطقة عدم ثقة الجمهور لأن اهتزازاً عنيف ومدمر .

خامساً : استراتيجية ادارة السيولة المصرفية :

هنالك عدة استراتيجيات لإدارة سيولة المصرف اهمها (الفتاوي ، 2005 : 199) :

1) الحصول على السيولة من الاصل (الموجود).
2) الاعتماد على السيولة المقترضة لمقابلة طلب النقود .
3) ادارة السيولة المتوازنة للأصول والخصوم .

المطلب الثاني : الاطار النظري والمفاهيمي للأداء المصرفي:

أولاً : تعريف الاداء المصرفي:

عرف الأداء المصرفي هو قدرة المصارف التجارية على زيادة أرباحها من خلال الخدمات القائمة على الرسوم مثل التحويلات المالية والحوالات، الخدمات الامنية، التحصيلات، الأعمال الحكومية، أعمال الوكالات، فتح اعتمادات مستندية واصدار خطابات الضمان والتعامل في أسواق المشتقات المالية(Padmalatha, 2011 : 52)، فيما يشير كلاً من (Al-Eitan and Bani, 2019 : 6) إنَ الأداء المصرفي هو توظيف الموجودات لتوليد الايرادات للحفاظ على بقائهِ واستمراريته عن طريق عملياتهِ الاستثمارية الأساسية، وتستخدم المصارف مصطلحي الاداء المالي والربحية بالتبادل لتقدير نجاحها أو اخفاقاتها، ويرى كلاً من (محمد وراضي، 2020 : 146) أنَ الأداء هو مجموعة من الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المالية المصرفية التي تحقق الاهداف.

ثانياً : أهمية تقييم الأداء المصرفي:-

تحتل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهمية كبيرة في جوانب ومستويات عديدة وهي كالآتي (Abdullah, 2024 : 223) :

1. يستخدم لتحديد مؤشرات معينة يمكن أن تقيس مدى نجاح المصرف التجاري في توليد الأرباح.
2. قياس مدى نجاح المصرف من خلال نمو الأرباح التي يحققها المصرف التجاري.
3. يساعد على عملية التنبؤ بالحالة المالية للمصرف التجاري للفترة القادمة.
4. يعد وسيلة لمساعدة الإدارة في اكتشاف الاختلالات والقصور في أداء الإدارات، وهذا يساعد في معالجة أوجه القصور من خلال إعطاء جميع مستويات الإدارة اطاراً للمشاركة والتواصل والتعاون.
5. يساهم في تحسين الأداء المالي المستقبلي من خلال تلبية العديد من احتياجات الإدارة والتخطيط الطويل الأجل.
6. يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على ايجاد نظام سليم وفعال كما يعمل على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام، مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيها.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:

1. العوامل الداخلية:

هي العوامل الخاصة بالمصرف نفسه، أي عوامل يمكن للمصرف التحكم فيها من خلال سياسات مختلفة (Annus, 2024 : 156)، وأهم هذه العوامل هي كالآتي:

أ. **موقع المصرف:** إذ أصبح للموقع تأثير على قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى آخر وازدياد حركة المرور فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف أي أنهُ مستعد للانتقال ولمسافات طويل للحصول على القروض، ولكن المودع قد يمهُ كثيراً موقع المصرف بقدر ما يمهُ قربه منهُ ومدى توفر موقف للسيارات فيهِ او قريب منهُ (البرزنجي، 2018 : 56).

ب. **جودة الموجودات :** تستند موجودات المصرف التجاري على فاعلية إدارة الموجودات، وعلى الأخص ادارة تسهيلات الائتمان، ويمكن إدراك جودة الموجودات من خلال تطبيق المقاييس الآتية:

أ. تبني استراتيجيات وسياسات ملائمة لنشر المخاطر وتوزيعها.
ب. تقييم المكونات والاتجاهات لمحافظ الموجودات.
ج. قياس تركز الموجودات وبالأخص تركزات الائتمان.
د. تقييم تصنيف الموجودات وتخصيص كافية لها.

ت. **الرقابة الداخلية:** تحتل وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية أهمية بالغة من خلال الدور المهم الذي تؤديه لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية، وكذلك تلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة إلى جانب احترام التشريعات والانظمة والسياسات والإجراءات الداخلية (شيخة، 2024: 62 - 63).

2. العوامل الخارجية:-

شملت مجموعة خارجية وتكون خارج أنشطة المصرف وهي كالآتي:

أ. **النمو الاقتصادي :** هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والأداء المصرفي، كلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد إلى تحسين أنشطة الاقراض والاقتراض في الاقتصاد، مما يساهم في تعزيز امكانات الكسب للقطاع المصرفي مما يزيد من ربحيتهِ وبالتالي ينعكس ايجاباً في أداء المصارف التجارية (Ayub et al, 2024 : 681).

ب. **السياسة المالية:** تظهر الدراسات التي أجراها (Kipkemol, 2016: 1323) و (Du, 2015 : 204) إلى وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي وأداء المصارف التجارية، ومع ذلك فإنَ التحدي الرئيس هو أن الدراسات لا تأخذ في الاعتبار ضوابط الإنفاق التي تؤثر على النتائج الإيجابية للإنفاق الحكومي، وقد تم تحديد الفساد في البلد كعامل رئيس في كيفية تخصيص الحكومة لنفقاتها.

ت. **التقلبات الاقتصادية :** تؤثر الظروف الاقتصادية على مجمل الأنشطة الاقتصادية عامةً، وعلى مدى قدرة الزبون بالوفاء أو السداد ما عليه من مستحقات وتفاوت الأنشطة من حيث مدى تأثرها بالظروف الاقتصادية السائدة، وبالتالي تفاوت جاذبية طلبات الاقتراض التي تستهدف تمويل تلك الأنشطة، فقد تتوافر العناصر السابقة في طالب الائتمان ولكن الظروف الاقتصادية المحيطة لا تسمح بالتوسع في منح الائتمان، وعليه ينبغي من إدارة المصرف التوقع والتنبؤ بالظروف الاقتصادية ومدى تأثيرها لتتمكن من التوصية في منح الائتمان من عدمهِ (البرزنجي، 2018 : 82).

ث. **التشريعات والقوانين:** يمارس المصرف أعماله من خلال التشريعات والقوانين وان عدم مواكبة التشريعات لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي والمالي، والقصور في تكييف التشريعات المحلية لمواجهة التشريعات الدولة أو التطورات في أنشطة المصارف الدولية أو أساليب يؤدي إلى المساعدة في تعثر المصرف (آل شبيب، 2018 : 272).

رابعاً : مؤشرات الأداء المصرفي :

يمكن الكشف على الأداء المصرفي من خلال النسب المالية وهي علاقة عددية أو حسابية بين رقمين تحليل النسبة هو أداة قوية للتحليل المالي، وتستخدم النسبة كمعيار لتقييم الوضع المالي والأداء للمصرف التجاري (Sekhar, 2018 : 1):

1. مجموعة النسب التي تقيس الربحية (نسب الربحية):

تعد نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسة التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم, باعتبار الربحية أكثر النسب مصداقية في تحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية, ويقسم إلى عدة مؤشرات (الحيالي، 2002 : 77):

أ. **معدل العائد على حق الملكية ROE :**

هو مؤشر يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية, وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليهِ المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى (McMenamin, 1999 : 304), ويحسب وفق الصيغة الآتية (Lashor , 2008 : 90):

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / مجموع حقوق الملكية *100

وكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فأنهُ يشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق أرباح أو عوائد للمساهمين (Ross, 2006 : 65).

ب. معدل العائد على الموجودات (العائد على الاستثمار) ROA:

هو مؤشر يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها وهذا العائد يسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار, وإنَ المصارف تبحث دائماً عن الزيادة في هذا العائد لأنهُ مقياس لربحية الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والطويلة الأجل كافة, وأنَ ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية (Jeitman, 2006 : 68):

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / مجموع الموجودات *100

وكلما ارتفعت هذهِ النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي الربح في الاستثمارات المالية (Weaver and Weston, 2008 : 214).

ت. معدل العائد على الودائع :

هو المؤشر الذي يعبر عن قدرة المصرف التجاري على تحقيق الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في أنشطة استثمارية مختلفة, وما يترتب على ذلك من زيادة عوائد المصرف, ويحسب وفق الصيغة الآتية (koch, 1988 : 82):

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل / مجموع الودائع *100

2. نسب القيمة السوقية :

وتقاس من خلال ربحية السهم الواحد EPS، وتعرف بأنها ناتج قسمة صافي الدخل بعد الضريبة (صافي الدخل) على عدد الاسهم العادية الصادرة وذلك لغرض اعطاء مؤشر عن الربح المتحقق للسهم العادي الواحد من الأرباح القابلة للتوزيع أو التي تقرر توزيعها وهو بذلك يهيئ مقياساً لمجمل الأداء فضلاً عن أنهُ من المتغيرات المهمة في حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي لأنهُ يعكس نصيب السهم والتي تدعم سعره في السوق، وتسعى ادارة المصرف الى تعظيم ربحية السهم الواحد لتتمكن من زيادة المقسوم النقدي لذلك السهم، ويحسب هذا المؤشر من خلال الصيغة الآتية :

ربحية السهم الواحد = صافي الدخل / عدد الاسهم العادية.

4- نسب التوظيف: تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة وفي شتى المجالات ومن بين أهم النسب المالية التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال (فهد، 2015 : 66), وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسب التوظيف = اجمالي الائتمان النقدي / الودائع *100

المطلب الثالث : العلاقة بين صدمة السيولة المصرفية والأداء المصرفي:

إن طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية تقوم على اساس المتاجرة بالنقود ويكون الغرض الاساسي من وراء هذه المتاجرة تحقيق اقصى الارباح عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ثم الاستثمار في الاصول المالية المختلفة في الاسواق المالية والنقدية , اضافة الى العمولات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها للاخرين ، وإنَ العلاقة بين الربحية والسيولة علاقة عكسية , ان توظيف او استثمار اي قدر من الموارد المتاحة للمصرف يتم على حساب نقص السيولة لدى المصرف ومقابلة سحوبات المودعين غير المتوقعة (الشمري ، 1988 : ص141).

المبحث الثاني: الجانب العملي

تحليل صدمة السيولة في الأداء المصرفي في مصرف بغداد

المطلب الأول : وصف عينة البحث :

أولاً : نبذة تعريفية عن مصرف بغداد:

يعد مصرف بغداد هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها بتاريخ 18/ 2 / 1998 بموجب إجازة التأسيس المرقمة (4512) كأول مصرف عراقي خاص, ومركزه الرئيسي في بغداد , ورأس المدفوع بالكامل (250) مليار دينار , يقوم المصرف بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي, ولديه فروع منتشرة داخل العراق وفرغ واحد في لبنان , بالإضافة الى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ثانياً : أهداف مصرف بغداد :

يهدف مصرف بغداد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

1. تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للعراق وفقاً لإطار السياسة العامة والسياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي.
2. تحقيق هدف الرقابة الفاعلة على المستوى الداخلي والخارجي مما يعزز الثقة بالمصرف وتطوير الأداء المصرفي على الساحة المحلية والدولية.
3. الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الخاصة الأخرى العاملة في الاقتصاد العراقي, لتقدم الخدمات المصرفية.
4. تطوير وتحسين الخدمات المالية المستدامة لتلبية حاجات الزبون.
5. تحقيق الانتشار الواسع في كافة مناطق العراق من خلال فتح شبكة من الفروع لتغطية كافة محافظات العراق .
6. إن يكون مؤسسة مالية رائدة ومستديمة بكادر مؤهل ذو كفاءة عالية وأنظمة مالية وإدارية متطورة وفعالة قادرة على جذب مصادر التمويل المتنوعة.
7. إدخال النظم المصرفية الحديثة في مجالات غسل الأموال وإدارة المخاطر.

ثالثاً : الخدمات التي يقدمها المصرف :

يقدم المصرف مجموعة من الخدمات الى مختلف الزبائن :

1. فتح حسابات الإيداع (الجارية, التوفير والإيداع لأجل).
2. منح القروض (القروض السكنية, القروض الشخصية, قروض السيارات).
3. خدمة البطاقات (بطاقة فيزا كارد والماستر كارد).
4. خدمة توطين رواتب القطاع العام.
5. الحوالات الخارجية وتشمل الصادرة(سويفت) والواردة (سويفت).
6. الانترنت المصرفي ويشمل (الاستعلام عن الرصيد, طلب كشف الحساب, التحويل بين الحساب وتحويل الرواتب عبر الانترنت).
7. خدمات تسهيلات الشركات وتشمل(قروض الشركات والتمويلات الاستثمارية والجاري المدين).

رابعاً :السياسات المحاسبية المعمول بها في المصرف:

1. **تحقيق الايرادات والاعتراف بالمصاريف :**

أ. يتم تحقيق ايرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية على أجمالي القيمة للأصل المالي أو الى التكلفة المطفأة للالتزامات المالية, باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيراد ويتم تسجيلها في حساب الفوائد.

ب. يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

ج. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

2. **السياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف :**

إنَ السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف متفقة مع تلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في (31 / 12) من كل عام , باستثناء ان المصرف قام بتطبيق التعديلات الثانية اعتباراً من (31/ 12/ 2021).

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات السيولة والأداء المصرفي في مصرف بغداد:

أولاً : تحليل مؤشرات السيولة المصرفية :

يتضح من الجدول (1) ان مصرف بغداد قد شهد ارتفاعاً في السيولة لتبلغ (100.76%) في عام (2018) و (111.11%) في عام (2019) ، مما توضح لدى المصرف صدمة ايجابية في السيولة وتوضح قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية تجاه المودعين ويعد أكثر أماناً. بينما شهدت انخفاضاً الى (78.27%) في عام (2020) بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها تعد نسبة مرتفعة وجيدة، واستمرت بالانخفاض لتصل الى (59.33%) والسبب في ذلك سعي المصرف الى تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

الجدول (1): تحليل السيولة لمصرف بغداد

المبالغ : مليار دينار، نسبة السيولة: نسبة مئوية)

السنوات	اجمالي النقود	اجمالي الودائع	نسبة السيولة المصرفية %

2018	788	782	100.76
2019	890	801	111.11
2020	843	1,077	78.27
2021	706	1,158	60.96
2022	722	1,158	62.34
2023	1,294	2,181	59.33

المصدر: البيانات المالية السنوية لمصرف بغداد, للسنوات (2018 – 2023).

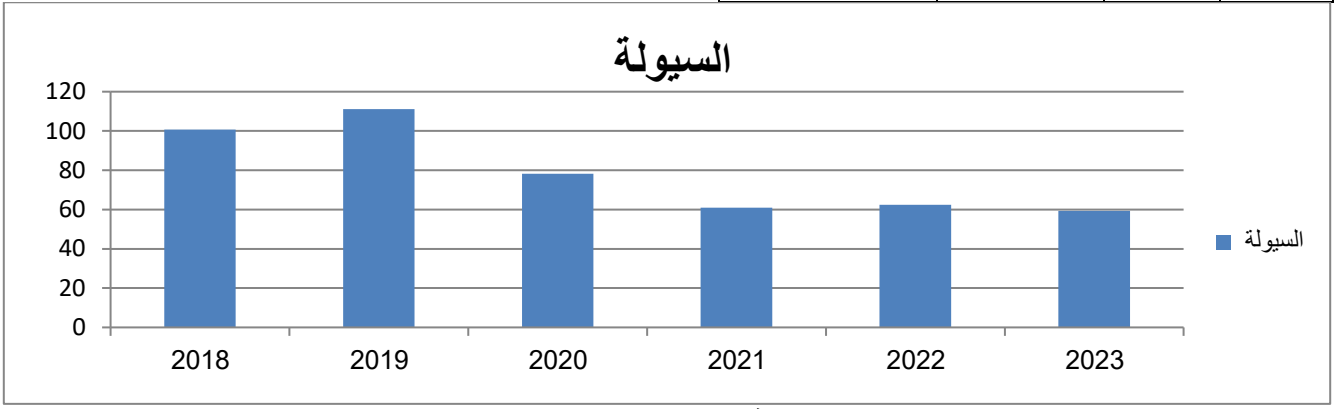

شكل (1) تطور السيولة لمصرف بغداد للمدة (2018 – 2023).
المصدر: مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثانياً : تحليل مؤشرات الأداء المصرفي لمصرف بغداد:

1. تحليل العائد على الموجودات لمصرف بغداد للسنوات (2018 – 2023):

يلاحظ من خلال الجدول (2) ان معدل العائد على الاستثمار لدى مصرف بغداد بلغ (0.36 %) في عام (2018), ثم ارتفع الى (0.64%) في عام (2019) ثم استمر بالارتفاع التدريجي لغاية عام (2022) ليبلغ (3.07%) مما يعكس كفاءة المصرف في تحقيق ارباحهِ من خلال توظيف الموجودات والاستثمار في الأوراق المالية في ضوء التحديات والمتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي فقد حقق المصرف خلال سنوات البحث مركزاً مالياً ليؤكد قدرتهِ على تحقيق الربحية حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ومتطلبات السوق غير المواتية, وقد انعكست هذهِ النتائج في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية, فضلاً عن دخول المصرف في المشروعات الاستثمارية, وتوظيف ودائعه في مجالات الائتمان والاستثمار بالأوراق المالية في سوق العراق للأوراق المالية.

الجدول (2): تحليل معدل العائد على الاستثمار (الموجودات) لدى مصرف بغداد

(المبالغ : بالمليارات)

السنوات	صافي الدخل	مجموع الموجودات	معدل العائد على الاستثمار
2018	4.1	1,113	0.36
2019	7.3	1,132	0.64
2020	20.2	1,420	1.42
2021	29.7	1,540	1.92
2022	53	1,724	3.07
2023	155	2,748	5.64

المصدر: البيانات المالية السنوية لمصرف بغداد, للسنوات (2018 – 2023).

تم احتساب معدل العائد على الاستثمار وفق المعادلة الآتية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة / الموجودات *100

ويوضح الشكل (2) تطور معدل العائد على الاستثمار لدى المصرف للمدة (2018 – 2023)

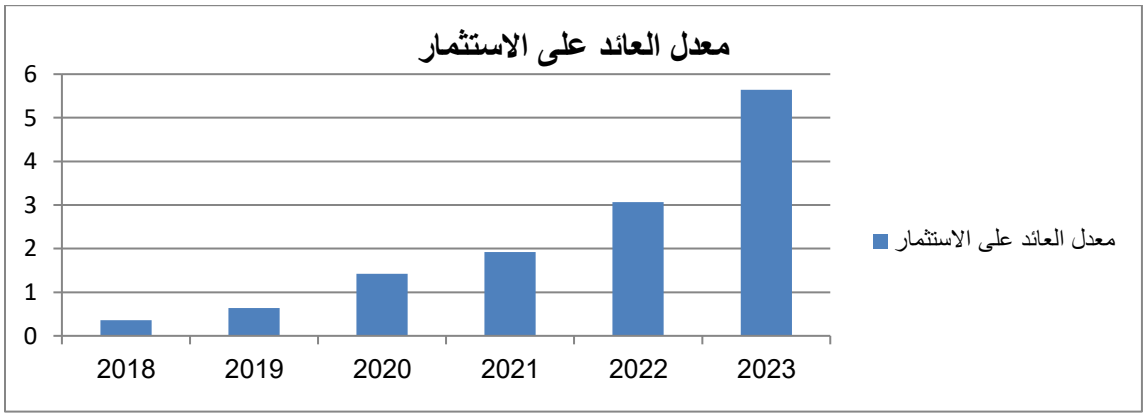

شكل (2) معدل العائد على الاستثمار
المصدر: مخرجات الحاسبة الالكترونية.

2. تحليل ربحية السهم الواحد لمصرف بغداد للسنوات (2018 – 2023):

يعد مؤشراً مالياً مهماً ويعكس الأداء المالي للمصرف ومركزه في سوق الأوراق المالية, فلكما زادت هذه النسبة كلما تعطي لحملة الاسهم المساهمين في رأس مال المصرف.

يلاحظ من خلال الجدول ( ) ان ربحية الواحد لمصرف بغداد بلغت قيمتها (0.016) دينار في عام (2018) ثم ارتفعت الى (0.029) دينار واستمرت بالارتفاع لغاية (2022) لتصل إلى (0.21) دينار والسبب في ذلك زيادة صافي الربح لدى المصرف بشكل مستمر خلال سنوات البحث.

الجدول (3):تطور ربحية السهم لمصرف بغداد (دينار)

السنوات	صافي الدخل	عدد الأسهم العادية	ربحية السهم الواحد
2018	4,100	250,000	0.016
2019	7,300	250,000	0.029
2020	20,200	250,000	0.080
2021	29,700	250,000	0.11
2022	53,000	250,000	0.21
2023	15000	250,000	0.62

المصدر: البيانات المالية السنوية لمصرف بغداد, للسنوات (2018 – 2023)

تم احتساب ربحية السهم الواحد وفق المعادلة الآتية:

ربحية السهم الواحد = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية (رأس المال)

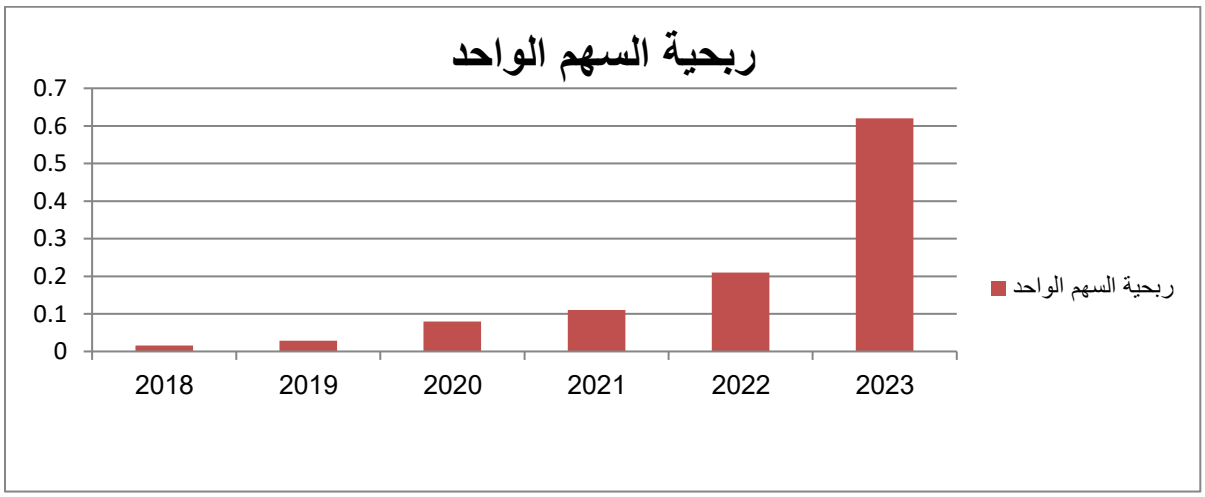

شكل (3) تطور ربحية السهم الواحد
المصدر: مخرجات الحاسبة الالكترونية.

المطلب الثالث: تأثير السيولة المصرفي في مؤشرات الأداء المصرفي في مصرف بغداد للمدة (2018- 2023):

يتضح من الجدول (4) ان السيولة المصرف كان مرتفعة جداً وتفوق الربحية وذلك بسبب سياسة المصرف المتبعة التي تمثل سياسة ائتمانية متحفظة لتجنب المخاطر والمحافظة على السيولة وتلبية الالتزامات المالية تجاه المودعين وكسب الثقة تجاه المصرف.

الجدول (4): تطور السيولة ومؤشرات الأداء المصرفي لمصرف بغداد للمدة (2018 – 2023)

السنوات	السيولة المصرفية	معدل العائد على الاستثمار	ربحية السهم الواحد
2018	**100.76**	**0.36**	**0.016**
2019	**111.11**	**0.64**	**0.029**
2020	**78.27**	**1.42**	**0.080**
2021	**60.96**	**1.92**	**0.11**
2022	**62.34**	**3.07**	**0.21**
2023	**59.33**	**5.64**	**0.62**

المصدر: البيانات المالية السنوية لمصرف بغداد, للسنوات (2018 – 2023)

يوضح الشكل (4) تطور السيولة ومؤشرات الاداء لمصرف بغداد للمدة (2018 – 2023):

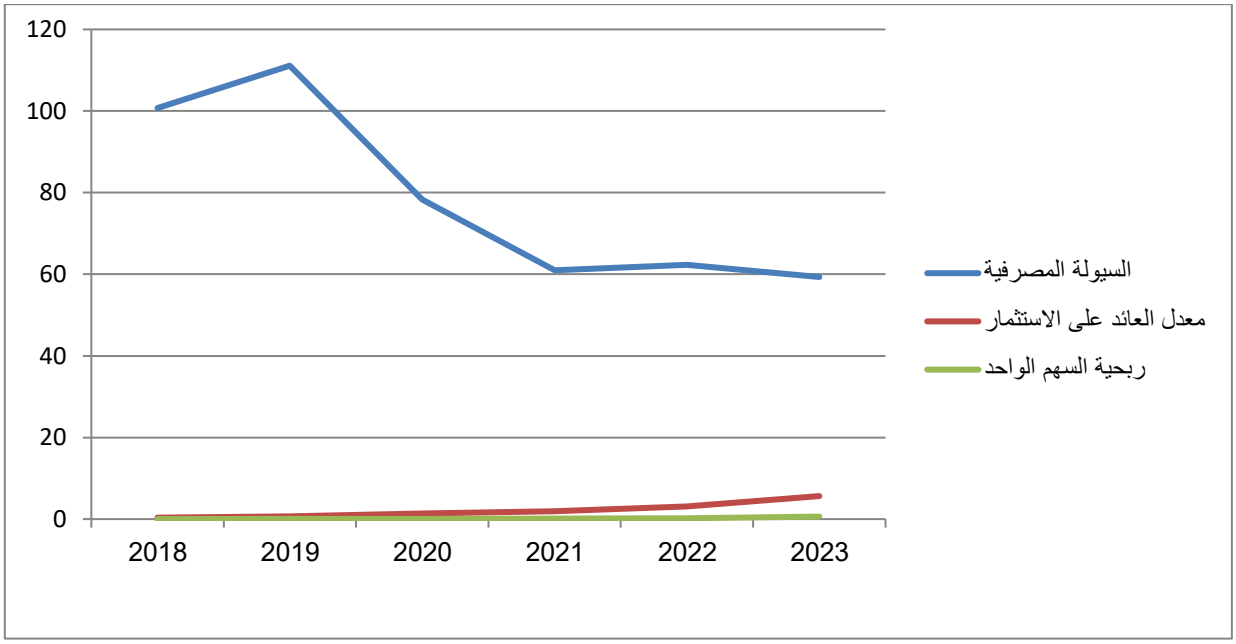

شكل (4) السيولة ومؤشرات الأداء المصرفي لمصرف بغداد
المصدر: مخرجات الحاسبة الالكترونية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1. السيولة المصرف هدف مهم واساسي تسعى اليه المصارف التجارية الى تحقيقه الى جانب هدف الربحية، وذلك لتلبية الالتزامات المالية تجاه المودعين وتوفير الامان وكسب ثقة الجمهور بالمصرف.
2. شهد مصرف بغداد نسب سيولة مرتفعة جداً خلال مدة البحث مما يوضح قدرته على مواجهة الالتزامات وتلبية طلبات الزبائن، مما يوضح ان المصرف يتمتع بأداء مالي ومركز ائتماني جيد.
3. شهدت معدلات الربحية انخفاضاً بسبب سعي المصرف الى تحقيق التوزان بين السيولة والربحية

ثانياً : التوصيات:

1. تطوير بيئة العمل لتشجيع الاستثمارات المالية من خلال توظيف الفائض في السيولة لدى المصارف العراقية.
2. تحسين ادارة المخاطر وتوفير أدوات مالية مبتكرة في توظيف السيولة.
3. استخدام أدوات تحليل السيولة لفهم تدفقات النقد الداخلية والخارجة وتقييم المخاطر المرتبطة بالسيولة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

Reference

1. Abū Ḥamad, Riḍā Ṣāḥib & Qadūrī, Fā'iq Misha'al, *Idārat al-Maṣārif*, Maṭba'at Dār al-Kutub, al-Mawṣil, 2005.
2. Āl Shabīb, Durayd Kāmil, *Idārat al-Bunūk al-Mu'āṣira*, Dār al-Maysara lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān, al-Urdunn, Ṭ.2, 2018.
3. al-Barzanjī, Muḥammad Sa'īd, *Madkhal fī Idārat al-Maṣārif wa-al-'Amalīyāt al-Maṣrafiyya*, Dār al-Duktūr lil-Nashr wa-al-Tawzī', Baghdād, 2018.
4. Sulṭān, Muḥammad Sa'īd Anwar, *Idārat al-Bunūk*, Jāmi'at 'Ayn al-Shams, Miṣr, 2005.
5. Shīkha, Muḥammad Ghiyāth, *Idārat al-A'māl al-Maṣrafiyya*, Dār Raslān lil-Nashr wa-al-Tawzī' wa-al-Ṭibā'a, 'Ammān, al-Urdunn, 2024.
6. al-Shammarī, Nāẓim Nūrī, *al-Nuqūd wa-al-Maṣārif*, Dār al-Kutub lil-Ṭibā'a wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', al-Mawṣil, 1988.
7. Fahd, Naṣr Ḥamūd Maznān, *Athar al-Siyāsāt al-Iqtiṣādiyya 'alā Adā' al-Maṣārif al-Tijārīyya*, Dār Ṣafā' lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān, Ṭ.2, 2015.

8. Fatāwī, ‘Izzat, *al-Nuqūd wa-al-Bunūk*, Dār al-‘Ilm lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Afyūm, Miṣr, 2006.
9. Munīr Ibrāhīm Hindī, *Idārat al-Bunūk al-Tijārīyya*, Maktabat al-Mujtama‘ al-‘Arabī, al-Iskandariyya, 1996.
10. Muḥammad, Ḥākim Muḥsin & Rāḍī, Aḥmad ‘Abd al-Ḥusayn, *Ḥawkamāt al-Bunūk wa-Atharuhā fī al-Adā’ wa-al-Mukhāṭara*, Dār al-Yāzūrī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘Ammān, al-Urdunn, Ṭ.2, 2020.
11. Padmalatha, Surech, The Management of Banking and Financial Services, U.S.A. 2011.
12. Abdullah, Ali Haider,. Measuring the Quality of Internal Control and its Impact on the Performance of the Banking Institutions, Technium Social Sciences Journal Vol. 56, 2024.
13. Annas, Mohammed, Humairoh Humairoh and Endri, Macroeconomic and bank-specific factors on non-performing loan: evidence from an emerging economy, 25(199), 2024.
14. Ayub, Nadia, Bilqees and Shah, Mukamil , The Impact of Macroeconomic Factors on the Banking Sectors Profitability in Pakistan, Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences, 12(1), 2024.
15. Kipkemoi, S.Altambo, W. and Magwambo , Effects of Fiscal Policy on the Profitability of Commercial Banks in Kenya: A Case study of Kenya Commercial Banks, International Journal of Social Scciences and Information Technology, II(IX).2016.
16. Sekhar, Chandera,, Financial Ratio Analysis, U.S.A, 2018.
17. Al-Taqārīr al-Sanawiyya li-Maṣrif Baghdād lil-Mudda (2018–2023).

الملاحق

البيانات المتعلقة بالمتغيرات عينة البحث لمصرف بغداد

المبالغ بالمليارات الدنانير

العام	راس المال	اجمالي الموجودات	الودائع	الإستثمار	الائتمان النقدي	حقوق المساهمين	الربح الصافي	عدد الفروع	
								بغداد	المحافظات	الفروع الخارجية
٢٠٢٣	٣٠٠	٢,٧٤٨	٢,١٨١	٦٢٢	٦٢	٤٧١	١٥٥	١٣	٢٢	١
٢٠٢٢	٢٥٠	١,٥٤٠	١,١٥٨	٤٤٢	١٢١	٣٠٩	٢٩,٧	١٣	٢٢	١
٢٠٢٠	٢٥٠	١,٤٢٠	١,٠٧٧	١٦٣	١٤١,٦	٢٧٨,٤	٢٠,٢	١٣	٢٢	١
٢٠١٩	٢٥٠	١,١٣٢	٨٠١	١٠٢,٤	١٤٩,٦	٢٧٣,٦	٧,٣	١٣	٢٢	١
٢٠١٨	٢٥٠	١,١١٣	٧٨٢	٩١	١٦١,٩	٢٦٦,٧	٤,١	١٢	٢٢	١